عندما اتضح لسلطات الاحتلال ان حملة الاقناع لم تسفر عن شيء ، وان التكتل اليميني الديني المعارض ماض في العمل لاسقاط هيبة الحكومة ، أمر رئيس هيئة الاركان مردخاي غور قواته باخلاء المستوطنين بالقوة ، وفي صبيحة ٧٤/٧/٢٩ تم ترحيل المستوطنين بواسطة ٣٠ باصا وسط تبادل التهم والمسبات واللكمات في بعض الاحيان .

وعلى الصعيد الرسمي ، فان المسؤولين الاسرائيليين لا يتلكأون عن القيام بتأدية «الفرائض» ، ففي هضبة الجولان التي تضم ١٧ مستوطنة اسرائيلية منها ٨ كيبوتسات و٩ موشافات قررت الوكالة اليهودية اقامة اربع مستوطنات زراعية هذا العام في الهضبة تدعى : كيبوتس جيشور ، موشاف موردوت ، مركز حسفين وتل زيتيم ، ومن المقرر ان تكون المستوطنة الاخيرة تل زيتيم اول مستوطنة جديدة تشاد كما جاء على لسان عضو الكنيست يوسف بورج حيث سيتم تأهيلها من قبل عناصر الحزب الوطني المتدين . وعلى صعيد برنامج الخمسة اعوام القادمة ستشهد هضبة الجولان وفق تخطيط قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية تسع مستوطنات جديدة من بينها مدينة . هذا علاوة على أن العمل يجري الان لاضافة مبان جديدة لمستوطنة ماروم هجولان كبرى مستوطنات الهضبة التي يبلغ تعداد مستوطنيها ٣٠٠ شخص .

أما في غور الاردن فقد جرى عند منتصف شهر أيار الماضي تحويل مستوطنة مسوءاه الى مستوطنة مدنية ، ومن الجدير بالذكر هنا ان وزير السياحة موشيه كول قد ذكر في هذه المناسبة : « اننا نقيم مستوطنات ونؤهلها بالمدنيين بهدف ابقائهم هناك الى الابد ، ذلك لان هذه هي خريطة المستقبل للدولة » (هآرتس ٧٤/٥/١٥) بالاضافة الى ذلك اعلن المسؤولون الاسرائيليون عن اعتزامهم لاقامة مستوطنة جديدة في غوش عتسيون في الضفة الغربية ، كما واعلن قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ان نصيب غور الاردن خلال الاعوام الخمسة القادمة ٤ مستوطنات جديدة .

وتسير عجلة الاستيطان ايضا في سيناء ، فعند مشارف رفح يجري العمل على تعزيز المستوطنات القائمة هناك باضافة مبان جديدة اليها ، وكذلك يجري العمل عند شرم الشيخ حيث تقوم سلطات الاحتلال باشادة مبان جديدة في مستوطنة اوفيرا بغرض تحويلها الى مدينة ، وفي العريش جرى مؤخرا اقامة مستوطنة دائمة لمجموعة مستوطني ناحال سيناي ، على بعد حوالي ٣ كم شرقي العريش . وفيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية لشمال سيناء فقد أعلنت سلطات الاحتلال انها تعتزم اقامة خمس مستوطنات جديدة خلال الاعوام الاربعة القادمة عند مشارف رفح .

المأزق ، العامل العربي : في اعقاب تصعيد العمليات الفدائية داخل الكيان الاسرائيلي ، أخذت تتبدى وتتكشف قضية العمل العبري ونقيضها العمل العربي ، هذه القضية التي كانت ولا تزال تشغل المجتمع اليهودي في فلسطين قبل وبعد قيام اسرائيل . ومن المعروف ان المجتمع الاسرائيلي تتنازعه وجهتا نظر اساسيتان تجاه هذه القضية ، الاولى تدعو الى اقتصار جميع الاعمال على اليد العاملة اليهودية لمصلحة المشروع الصهيوني ، والاخرى لا ترى ضررا على هذا المشروع في استخدام اليد العاملة العربية وتقف مع وجهة النظر الاولى الشرائح الاجتماعية العمالية والمتدينة بزعامة مثقفين صهيونيين «مثاليين» وتقف مع وجهة النظر الثانية الشرائح البرجوازية المستفيدة من مردود فائض القيمة التي تدرها اليد العاملة العربية الرخيصة مثل المقاولين وملاكي الاراضي وارباب الاعمال التي تحتاج الى جهد يدوي . اما الرسميون ، فبالرغم من أنهم يقفون مبدئيا مع وجهة النظر الاولى ، الا أنهم بسبب ضغط العناصر البرجوازية بالاضافة الى عوامل سياسية يتخذون موقفا وسطا بين وجهتي النظر المتصارعتين .

كان من نتيجة تصاعد الاعمال الفدائية مؤخرا داخل الكيان الاسرائيلي ان بدأت الدعوة الى اقتصار العمل على الايدي العاملة اليهودية تزداد ، ولكن شحنت هذه المرة بكراهية تجاه العامل العربي بسبب التصور المشفوع بالخوف بأنه فدائي محتمل . ومن هنا جاءت ردة الفعل قوية ، فقد تعرض عدد كبير من العمال العرب في الجليل وكذلك عمال عرب دروز في ايلات للاعتداء عليهم بالضرب من قبل جماهير من المستوطنين . الا ان اسلوب الاعتداءات على العمال العرب لا ينطوي على حل لقضية « العمل العبري » ، فالطرف الاخر الاساسي هو شريحة البرجوازية التي تشغل العمال العرب ، ولذا فتح الصراع من جديد ضد تلك